

زيارات من بروكسل

استضافت البعثة في شهر تشرين الثاني وفدين من الاتحاد الأوروبي في بروكسل. هدفت الزيارتان إلى تعريف الموظفين العاملين في بروكسل بالوضع في الميدان، وأخذ صورة واضحة عن بيئة العمل في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

جاء أحد الوفدين من مديرية إدارة الأزمات والتخطيط التابعة للخدمات الخارجية الأوروبية، التي تعمل بتوجيه استراتيجي وسياسي من لجنة السياسة والأمن، التي تتألف من ممثلين عن 28 دولة عضو في الاتحاد الأوروبي. تجري المديرية مراجعات استراتيجية للبعثات القائمة، مثل البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية، وتتنظر في تفويضها وأهدافها وحجمها واستدامتها، في ظل خلفية استراتيجية متحوّلة أو تغييرات في الوضع السياسي. كما تقوم بالتخطيط الاستراتيجي لإنشاء بعثات وعمليات جديدة، لتطوير خيارات ممكنة لعمل الاتحاد الأوروبي.

أما الوفد الثاني فجاء من مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة، وهو المقر العملي للبعثات التابعة للسياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن، كالبعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية. تجدون المزيد عن الزيارتين في صفحة 5 وصفحة 6 من النشرة.

اربط الحزام وتريث....

البعثة تنصح الفلسطينيين بالتريث



"السلامة على الطرقات تنقذ الأرواح. إن تطبيق مخالفات المرور هو سبيل تحقيق سلامة السائقين والمشاة على الطرقات في فلسطين. يتطلب هذا جهداً طويلاً الأمد، أما النتائج قصيرة الأمد فهي مدهشة، يقول إيريك نيلسن، بعد أن اطلع على البيانات الأخيرة حول التطبيق المتزايد للقانون."

يقدم مستشار المرور لدى البعثة، إيريك نيلسن، المشورة إلى نظرائه في شرطة المرور الفلسطينية حول سبل تحسين السلامة على الطرقات في فلسطين والحد من حوادث المرور. يقول نيلسن: "المسألة تتعلق بتغيير عقلية الناس عندما استخدام الطرقات."

يقول إيريك نيلسن: "يوجد فهم أنه يمكن تغيير عقلية السائقين من خلال تقديم المعلومات وحملات التوعية، وكذلك من خلال مستوى

عال من إنفاذ القانون وتواجد شرطة المرور في الطرقات"، ويؤكد: "تأتي أفضل النتائج من الجمع ما بين الأمرين، وهذه التوصية التي نقدمها للشرطة المدنية الفلسطينية بشكل مستمر."

زيادة الغرامات إلى ثلاثة أضعاف

"تعتبر الزيادة في السرعة إحدى "الثلاث مخالفات المميتة" التي تتسبب في قتلى حوادث المرور (المخالفة الثانية هي القيادة المتهورة

لذلك فنحن ننصح زملائنا في شرطة المرور الفلسطينية دائماً بتذكير السائقين الفلسطينيين بالتريث واحترام حدود السرعة.

منذ الأول من أيلول 2018، شددت شرطة المرور الفلسطينية تنفيذ المخالفات المرورية في الضفة الغربية، مما أدى إلى زيادة عددها. على المدى الطويل، سيؤدي هذا إلى خفض معدل السرعة، يقول إيريك نيلسن.

وتشرين ثاني. يبلغ معدل غرامة مخالفة عدم استخدام حزام الأمان 150 شيكل إسرائيلي (35 يورو) لكل راكب لا يضع حزام الأمان. ويخلص إيريك نيلسون إلى أن "الجهود المعززة قد أظهرت نتائج مقنعة وإذا تم الاستمرار بهذا المستوى من الانفاذ، سيترب عليه أثر كبير على السلامة المرورية في فلسطين. من الممكن أن يتعرض المرء لإصابة جسيمة إذا كان طرفا في اصطدام سيارة حتى بسرعة 30 كيلومتر في الساعة فحسب بدون استخدام حزام الأمان".

زيادة مقدارها 1300% في غرامات مخالفة حزام الأمان يمثل عدم استخدام حزام الأمان سببا شائعا آخر للإصابات الناجمة عن الحوادث المرورية. ونتيجة لذلك، خضعت هذه المخالفة أيضا لإنفاذ معزز من قبل شرطة المرور منذ 1 أيلول. إن نتائج هذا الإجراء الشرطي أكثر مدعاة للقلق. ازدادت غرامات مخالفة حزام الأمان من معدل يومي قدره 12 مخالفة حزام أمان خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2018 بأكثر من 1300% إلى معدل يومي قدره 180 مخالفة في أشهر أيلول وتشرين أول



أطلقت الشرطة المدنية الفلسطينية يوم 1 أيلول 2018 جهدا معززا لزيادة السلامة المرورية في الضفة الغربية عن طريق انفاذ عدد من المخالفات الشائعة لقانون المرور الفلسطيني. سيكون للإجراء، في حال استمر، تأثيرا إيجابيا طويل الأمد على الوفيات المتعلقة بالمرور.

إنفاذ القانون المعزز يزيد من الغرامات بنسبة 1,300-224%

المخالفة	الفترة	الأيام	عدد الغرامات المحررة	معدل الغرامات اليومي	الزيادة في الغرامات منذ 1 أيلول
السرعة الزائدة	1 كانون ثاني - 31 آب 2018	242	2,477	10.24	224%
	1 أيلول - 21 تشرين ثاني 2018	81	2,689	33.20	
عدم استخدام حزام الأمان	1 كانون ثاني - 31 آب 2018	242	2,992	12.36	1,354%
	1 أيلول - 21 تشرين ثاني 2018	81	14,561	179.76	

الصياغة التشريعية الموضوعة بإتقان تنتج مشاريع قوانين متينة

تمثل الصياغة التشريعية عنصراً أساسياً في عملية إعداد تشريعات مفهومة وسليمة واستحداثها. يضطلع قسم سيادة القانون في البعثة بدور محوري في دعم الصياغة التشريعية في فلسطين.



مستشار الصياغة التشريعية أمجد بدران هو أحد أفراد فريق الصياغة التشريعية في البعثة المؤلف من أربع أعضاء.

للعملية لتصبح ذات طابع مؤسسي أكبر ويقدمان مشاريع قوانين أكثر متانة ومصوغة جيداً.

مساندة سيادة القانون في فلسطين

تم تأسيس البعثة الأوروبية (مكتب الاتحاد الأوروبي لتنسيق دعم الشرطة الفلسطينية) في عام 2006، ولكنها ليست مجرد بعثة شرطية. لدى البعثة قسم لسيادة القانون يتألف من ما يزيد عن 20 موظفاً من الموظفين المحليين والدوليين. يتمثل الهدف الكلي للبعثة في المساهمة في بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

المؤلف من أربع أعضاء - حيث يشكل الفريق جزءاً من قسم سيادة القانون في البعثة. تتمثل مهمته الأساسية في تطوير عملية الصياغة التشريعية وتحسينها برمتها في فلسطين.

دليلان رئيسيان

يشعر أمجد بالفخر بمساهمته في تأليف دليلين إثنين في مجال الصياغة التشريعية، "دليل الصياغة التشريعية في فلسطين" و "دليل المشاورات العامة لإعداد التشريعات".

سوف يحسن الدليلان من عملية وضع القوانين في فلسطين وإعطاء دفعة

تتضمن الصياغة التشريعية التعبير عن نية المشرع الرأعي لمشروع القانون بأسلوب واضح تمام الوضوح وبإيجاز شديد.

من الممكن إساءة فهم الصياغة المرتبكة وغير الدقيقة وأن تؤدي إلى تطبيق أو تفسير غير مناسبين للتشريعات.

يتم كذلك تطبيق الصياغة التشريعية عند مراجعة التشريعات الحالية وتحديثها لتقليل خطورة أوجه سوء الفهم وخدمة الصالح العام على أفضل وجه.

وهنا يأتي دور أمجد بدران، أحد أفراد فريق الصياغة التشريعية في البعثة

يخلص أمجد إلى القول، "عندما لم يعد البرلمان موجودا، لم تكن العملية التشريعية موجودة، وكانت بحاجة إلى الدعم. بسبب ذلك، أصبح دورنا المتمثل بالمساهمة في الجهود الحكومية الرامية إلى تعويض غياب المجلس التشريعي أكثر أهمية".

دليلان حول الصياغة التشريعية والمشاورات العامة يحسنان عملية وضع القوانين في فلسطين



أطلقت البعثة الأوروبية في صيف هذا العام، بالتعاون مع وزارة العدل، نسخة معدلة من "دليل الصياغة التشريعية في فلسطين" و "دليل المشاورات العامة لإعداد التشريعات" الجديد. يمثل "دليل الصياغة التشريعية في فلسطين" أداة أساسية لتحسين عملية وضع القوانين وسيعطي دفعة لجعل العملية ذات طابع مؤسسي أكبر وسيحسن جودة التشريعات. يمثل "دليل المشاورات العامة لإعداد التشريعات" مبادرة جديدة بمقدورها أن تبرز على أنها جزء أول هام من الأحجية في عملية أكثر اتصافا بالطابع المؤسسي وأكثر توحيدا.

قال السيد بدران "هذان الدليلان هما بمثابة البوصلة للحياة التشريعية في فلسطين"، وشرح بأنه "إذا فقدت العملية التشريعية هذه البوصلة، فإنها ستفضي إلى مشاريع قوانين مبهمه يمكن الطعن فيها بسهولة في محكمة قانونية".

لقد عمل السيد بدران، والذي يحمل شهادة الماجستير في القانون من جامعة ليستر في المملكة المتحدة، منذ عام 2015 لدعم النظراء الرئيسيين للبعثة في تأسيس عملية تشريعية شفافة وشاملة وتشاركية في فلسطين. بالإضافة إلى ذلك، يقوم بالمساعدة، سوية مع فريقه، في مراجعة مشاريع القوانين وضمان توافقها مع المعايير الدولية قبل أن تدخل حيز التنفيذ.

يقول أمجد، وهو واحد من أربعين موظف محلي فلسطيني يعملون لدى البعثة الأوروبية، "أصبحت جودة التشريعات أكثر فعالية بوجود اصوات أقل ترتفع ضدها". ويضيف أمجد، "بعد طرح الدليلين، بدأنا نرى زيادة في التشريعات المصوغة جيدا".

جهد جماعي

لاحظ أمجد بدران أن الجهود المبذولة في السنوات الثلاثة الماضية، سوية مع المؤسسات الحكومية وممثلي المجتمع المدني والجامعات الفلسطينية المتخصصة، قد أفضت إلى إستحداث تشريعات عالية الجودة، والتي أثبتت مرة أخرى ازدياد فعاليتها. يقول أمجد، "نقوم بمراجعة مشاريع القوانين، ونعطي التغذية الراجعة، ونقدّم التعليقات والاقتراحات". ففي غياب برلمان يضطلع بمهامه، جرّاء المنافسة الداخلية بين أكبر فصليين سياسيين، يقوم مجلس الوزراء بإقتراح مشاريع القوانين ويصادق عليها الرئيس. وتصبح هذه قوانين نافذة حتى إعادة إنعقاد المجلس التشريعي.



يعمل قسم سيادة القانون، كجزء من جهود البعثة الرامية لمساعدة السلطة الفلسطينية على تولي مسؤولية العدالة والأمن، على نحو وثيق مع جميع جهات قطاع العدالة الرئيسية في فلسطين بغية تحسين العملية التشريعية وتعزيز مبادئ المحاكمة العادلة وتقوية المؤسسات من خلال التطوير المؤسسي وبناء القدرات.



المسؤولان عن ملف المنطقة في المقر الرئيسي في بروكسل، السيد ريتشارد لا كور والسيد دانيال مونك (يمين)، خلال أحد اجتماعاتهما مع رئيس البعثة، السيد كاوكو ألتوما (يسار).

فريقنا في بروكسل

نحن حلقة الوصل
يوضح ريتشارد لا كور: "بصفتنا مسؤولين عن ملف المنطقة، لدينا دوران رئيسان: يتمثل الدور الأكثر أهمية في دعم ومساعدة البعثة في جهودها المستمرة لتنفيذ عملها وفقاً لتفويضها. في إطار هذا الدور، نقوم بالاتصال والتنسيق مع أقسام ودوائر أخرى، وغالباً ما نكون بمثابة نقطة دخول البعثة إلى المؤسسات الأخرى". ويتابع قائلاً: "كما نضمن أن يتم نقل وتوضيح واطهار أنشطة البعثة والتقدم المحرز من قبلها إلى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي."

"ويتمثل الدور الآخر في تقديم المشورة والإرشاد للبعثة. وينصب تركيزنا على تمكين البعثة من الاستجابة في الوقت المناسب للقضايا والظروف المتغيرة عند ظهورها."

يجري أعضاء طواقم مؤسسات الاتحاد الأوروبي في بروكسل زيارات منتظمة لبعثات وعمليات الاتحاد الأوروبي حول العالم. في تشرين الثاني، اختتم اثنان من مسؤولي ملف المنطقة في بروكسل من مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة زيارة ميدانية إلى فلسطين لزيارة البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وبعثة المساعدة الحدودية الأوروبية في معبر رفح.

يشكل مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة المقر العملياتي لجميع البعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي. واستقبلت البعثة مسؤولي السياسات ريتشارد لا كور ودانيال مونك القادمين من هذا المقر العملياتي. بصفتهم مسؤولين عن ملف المنطقة في المقر الرئيسي، فهما نقاط الاتصال الرئيسية للبعثة في بروكسل.

البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية واحدة من عشر بعثات مدنية تابعة للاتحاد الأوروبي

البعثات في الميدان، وحوالي 80 في مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة، والتي تمثل المقر العملياتي للبعثات العشر.

في حزيران 2018 بلغ عدد الطاقم العامل في الميدان من الدوليين حوالي 1300، ومعظمهم (ولكن ليس جميعهم) من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى حوالي 790 موظفاً محلياً. يبلغ قوام أكبر بعثة حوالي 680 موظفاً وأصغرهما حوالي 20 موظفاً.

تُعرف البعثات المدنية التابعة للاتحاد الأوروبي، مثل البعثة الأوروبية لمساندة الشرطة الفلسطينية وبعثة المساعدة الحدودية الأوروبية في معبر رفح، ببعثات تابعة للسياسة الأوروبية المشتركة للدفاع والأمن. هناك عشر بعثات من هذا النوع وهي متواجدة في أوكرانيا، وجورجيا، وكوسوفو، وليبيا، والنيجر، ومالي، والصومال، والعراق والأراضي الفلسطينية المحتلة (رام الله ورفح). في الوقت الحالي، يعمل ما يقرب من 2,000 موظف من هذه

مسؤولين عن منطقة ما امتلاك فهم سياسي سليم. وهذا مطلوب عند ترجمة إرادة الدول الأعضاء إلى شيء قابل للتطبيق لبعثة ما. وغالباً ما يتعلق الجانب السياسي، بما هو أبعد من رغبة الدول الأعضاء، بكيفية قولك للأمور. في كثير من الحالات، لا يتعلق الأمر بما تقوله وإنما كيف تقوله. لذلك، في بعض الأحيان، عندما تكون الرسالة قاسية بعض الشيء، نبذل جهداً لترجمتها وصياغتها بحيث تجدها البعثة مفيدة – وهذا يتطلب القليل من المهارة السياسية".

جعل الحياة أسهل قليلاً

كما ينبغي على أصحاب هذه المناصب معرفة بواطن وظواهر البعثة "الخاصة بهم"، وتفويضها وبيئتها التشغيلية. ويؤكد دانيال مونك ذلك بقوله: "ولهذا السبب فإن الزيارات الميدانية قيمة للغاية في مجال عملنا. فهي توفر لنا صورة آنية وتطلعنا على الوضع الحقيقي على الأرض". وكان دانيال مونك قد خدم في السابق في بعثات أخرى تابعة للاتحاد الأوروبي. وأضاف قائلاً: "في حينها كنت أتعجب أحياناً وأتساءل لماذا تصرف المقر الرئيسي على ذلك النحو. والآن أنا أعمل داخل المقر الرئيسي، وهذا يتيح لي فرصة تغيير أمور صغيرة من الداخل على أمل أن أجعل الحياة أسهل قليلاً للبعثة وأعضائها. وهذا أمر أعتقد أنه يهم زملائنا في رام الله!"

كما يشمل هذا الدور تفسير الإشارات السياسية التي تبعثها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ونقلها إلى البعثة، مما يمكنها من التحرك في الاتجاه الذي تريده الدول الأعضاء. وبعبارة أخرى، كمسؤولين عن ملف المنطقة، نحن حلقة الوصل بين العمل اليومي في البعثة والمستوى السياسي والاستراتيجي في بروكسل."

أداتنا الأكثر أهمية

"في علاقة عمل، من الضروري أن يكون هناك حوار سهل ومستمر. يمكنكم أن تفهموا أن الأداة أكثر أهمية بالنسبة لنا كمسؤولين عن ملف المنطقة هي الاتصال والتواصل. نحن على اتصال بشكل يومي، وعدة مرات خلال اليوم الواحد في كثير من الأحيان، باستخدام العديد من الوسائل المختلفة – المكالمات الهاتفية، والبريد الإلكتروني والاجتماعات المنعقدة باستخدام الفيديو. الأشخاص الرئيسيون الذين نتحاور معهم هم رئيس البعثة ونائب رئيس البعثة، ولكننا نتحدث أيضاً مع مدراء الأقسام وغيرهم من مختلف أعضاء البعثة. ويعزز هذا التواصل اليومي الوثيق الفهم المشترك ويجعل تعاوننا أكثر سلاسة وسرعة"، كما يقول دانيال مونك.

القليل من المهارة السياسية

يبتسم ريتشارد لاکور ويقول: "من المهارات الحيوية لمن هم



كما استقبلت البعثة كذلك مسؤولين من مديرية إدارة الأزمات والتخطيط. وتجري هذه المديرية التخطيط والمراجعات الاستراتيجية للبعثات التابعة للاتحاد الأوروبي. ونجد في هذه الصورة الزائرين الأربعة من مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة ومديرية إدارة الأزمات والتخطيط. من اليسار: رئيس البعثة كاوكو ألتوما؛ المخططة الاستراتيجية إيميليا غولكوسكا (مديرية إدارة الأزمات والتخطيط)؛ مسؤول السياسات دانيال مونك (مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة)؛ نائب رئيس البعثة كاتيا دومينيك؛ مديرة قطاع الشرق الأوسط/شمال أفريقيا أوسيان لاهانك (مديرية إدارة الأزمات والتخطيط)؛ ومسؤول السياسات ريتشارد لاکور (مكتب القدرة المدنية للتخطيط والإدارة).

16 يوما من النشاط ضد العنف القائم على النوع الاجتماعي

شاركت البعثة الأوروبية، سوية مع بعثات الاتحاد الأوروبي الأخرى ومندوبي الاتحاد الأوروبي ومؤسسات الاتحاد الأوروبي والمجتمع الدولي برمته، في الحملة العالمية لزيادة الوعي واتخاذ إجراءات لإنهاء العنف ضد النساء والأطفال. قام نظراء البعثة في فلسطين على نحو مشترك برفع أصواتهم ضد العنف ضمن حملة على وسائل التواصل الاجتماعي طيلة 16 يوما على منصتي الفيسبوك وتويتر الخاصتين بالبعثة.

البعثة مسابقة أسئلة وأجوبة حول حقوق الإنسان للبعثة ونظرائها لإحياء الذكرى السنوية السبعين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان.



قامت الجهات الدولية في المناطق الفلسطينية المحتلة بتوحيد جهودها دعماً للحملة تحت شعار "لون العالم باللون البرتقالي: #اسمعي أيضاً" التي تجري كل عام من 25 تشرين ثاني إلى 10 كانون أول. شمل حفل الافتتاح إنارة منارة ميناء غزة باللون البرتقالي.

كما نظمت البعثة عرضاً ونقاشاً لفيلم حول العنف ضد النساء مع المديرية التنفيذية لمركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي السيدة رندا سنيورة.

في يوم حقوق الإنسان العالمي الموافق 10 كانون أول نظمت

العمل على تحسين المعايير لمصلحة السجناء في فلسطين

"هدفنا تطبيق أفضل المعايير الدولية في مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية"



تقوم البعثة منذ عام 2007 بدعم إصلاح وتطوير نظام الإصلاح والتأهيل في فلسطين.

في هذا الفيديو القصير، يقوم مستشار السجون في البعثة، لارس ويدهولم، بزيارة مركز الإصلاح والتأهيل الفلسطيني في أريحا، ويشرح كيف يتم تحقيق الهدف من خلال تدريب ضباط مراكز الإصلاح والتأهيل الفلسطينية.

شاهدوا الفيديو [هنا](#).



FOLLOW US ON
facebook

Get the latest updates on the status, activities and achievements of the Mission on [Facebook](#).
Available in English and Arabic language.